الطريق معبدة أمام قيس سعيد للتغيير

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

يستمر الرئيس التونسي قيس سعيد على موقفه وفي خططه ولا يعبأ كثيرا بما يدور من حوله خاصة ما تعلق باستنجاد المعارضة بالضغوط الخارجية، وكان آخرها زيارة وفد الكونغرس الأميركي وبيان لسفراء مجموعة السبع بتونس.

لم تحقق التدخلات الخارجية إلى حد الآن أي اختراق أو مكاسب معلومة بالنسبة إلى الأحزاب الحاكمة قبل 25 يوليو. لا أحد يريدها أن تعود، لا أحد يدافع عنها، أو يقول فيها كلمة حسنة.

وحين سئل عضو الكونغرس إن كان جاء يتدخل لفائدة حركة النهضة الإسلامية، قال لا. وهذا رد على مزاعم الإسلاميين الذين يقولون إن الوفد الأميركي جاء لدعم النهضة، أو أنه ثمرة نفوذ اللوبي الذي تحاول أن تؤسس له في واشنطن.

كل الذي يقوله الوافدون الخارجيون على تونس ممن يبحثون عن مساعدتها في الخروج من الأزمة يعتبر أن ما قبل 25 يوليو صار من الماضي، وأن الحديث يتركز فقط على المستقبل، ويتركون لتونس أن تحدده بالشكل الذي تريد شريطة أن تسرّع خطواتها للاستجابة لعناصر مهمة من بينها التفاوض مع صندوق النقد الدولي بشأن الحصول على الدعم، وهو أمر ضروري وملح.

لا أحد يريد عودة البرلمان السابق بوجهه القبيح مكتمل الصفوف أو معدلا بالتخلي عن نواب متهمين بالفساد أو لديهم قضايا، وحتى وإن أعلن راشد الغنوشي استقالته من رئاسة البرلمان، وهي الخطوة التي كان يفترض أن يخطوها من زمان.

ومن بين العناصر المهمة المطلوبة خارجيا "الحاجة الماسّة لتعيين رئيس حكومة جديد حتى يتسنى تشكيل حكومة مقتدرة تستطيع معالجة الأزمات الراهنة التي تواجه تونس"، كما جاء في بيان سفراء دول السبع.

إن القرار كله الآن بيد سعيّد، وقد سلم له بالأمر الداخل والخارج، والفرصة أمامه ليبدأ بإحداث التغييرات الشاملة التي كان يخطط لها وأعاقه الخلاف مع المنظومة السابقة على تنفيذها، ولن يعترض الخارج إذا ما أفضت تلك التغييرات إلى إعادة بناء المؤسسات التي تتولى التواصل والتفاوض وتتعهد بتنفيذ التزامات تونس.

> هناك ملفات ملغومة تركت مفتوحة واتفاقيات لم يتم تنفيذها سيتحرك المعنيون بها عن قريب للمطالبة بتنفيذها وهي مطالب تطال فئات هشة وأي تراجع عنها سيعني فتح الباب أمام التوترات الاجتماعية

يمكن للرئيس أن يستمر في تفكيك منظومة الفساد، وأن يتحرك في اتجاهات متعددة لإظهار حرصه على ضرب الاحتكار وانحيازه للمواطن الضعيف في وجه لوبيات الفساد التي قويت شوكاتها خلال عشر سنوات حتى باتت أقوى من الدولة وأجهزتها، لكن ذلك لا يمنع من تشكيل حكومة والمرور لانتخاب برلمان يصادق على الالتزامات الخارجية كما تتطلبها التقاليد الدولية.

ومن المهم الإشارة إلى أن الوقت يضغط على الرئيس سعيد لأجل الخروج من المراوحة الحالية في معالجة القضايا الجزئية إلى بناء تصور شامل للتغيير، فالناس الذين يدعمونه ويثقون به وينحازون إلى إجراءاته لضرب شبكات الفساد يريدون أن يروا حلولا لأزمة البطالة ومعالجة الأزمة الاقتصادية بنفس السرعة التي نجح من خلالها في معالجة الأزمة الصحية عبر استثمار علاقاته الخارجية وصورته كرجل نظيف في مواجهة منظومة تلبست بالفساد والمحسوبية.

يمكن أن تتحول الضغوط الخارجية إلى عامل مساعد لتونس في مهمة إصلاح اقتصادها، فالمواقف إلى حد الآن تشترك في إعلان الاستعداد لدعم تونس. وحتى وإن جاءت التدخلات الخارجية بطلب من هذه الجهة أو تلك، أو مست من "السيادة الوطنية"، ففي النهاية يمكن تحويلها إلى عنصر داعم لتغييرات 25 يوليو، خاصة أنها جاءت من شركاء استراتيجيين من حقهم أن يطمئنوا إلى مستقبل هذه التغييرات وأفق التعاون معها.

وإذا كان الوقت كفيلا بإقناع الخارج بأن التغييرات آتية، وأن المؤسسات المطلوبة ستعود بصورة أكثر فاعلية وجدوى دون الخروج عن الشرعية المستمدة من الشعب، فإنه قد لا يكون كفيلا بمواجهة الأزمة الاجتماعية التي بدأت مؤشرات واضحة على أنها ستعود إلى الواجهة مع عودة الموسم الاجتماعي والسياسي نهاية هذا الشهر.

هناك ملفات ملغومة تركت مفتوحة من المرحلة الماضية، واتفاقيات لم يتم تنفيذها سيتحرك المعنيون بها عن قريب للمطالبة بتنفيذها، وهي مطالب قطاعية تطال فئات هشة مثل العاطلين عن العمل لأكثر من عشر سنوات، وتشمل خريجي الجامعات الذين صادق لهم البرلمان السابق على اتفاقية تلزم الدولة بانتدابهم، وأي تراجع عنها سيعني فتح الباب أمام التوترات الاجتماعية، كما سيمس من صورة الرئيس سعيد خاصة أن المستفيدين هم من الشبان الذين وقفوا في صف تغييرات 25 يوليو.

لقد وقعت الحكومات السابقة اتفاقيات كثيرة مع قطاعات مختلفة، والكثير من تلك الاتفاقيات لم تنفذ، وقد فتحت الشهية أمام النقابات للمطالبة بالزيادات والمزايا الخاصة بكل قطاع على حدة، وقاد ذلك إلى تنافس القطاعات على المطلبية والإضرابات، وهي وضعية تحتاج إلى مقاربة جدية وسريعة من خلال فتح قنوات الحوار مع اتحاد الشغل الذي تنتمي إليه تلك النقابات، ومناقشة إمكانيات البلاد وهل أنها قادرة على المضي في هذا المارثون القاتل من الزيادات التي أثقلت الميزانية التي ستحتاج الدولة إلى جهود كثيرة لسد النقص الكبير فيها.

سيكون من المهم أن يقود الحوار مع اتحاد الشغل إلى مناقشة التهدئة الاجتماعية، والتوصل إلى هدنة من هنا إلى انتخابات 2024 بما يعطي الفرصة للرئيس سعيد وللحكومة التي ستتشكل لأجل معالجة مخلفات الحكم السابقة، ومواقف الاتحاد وتصريحات قياداته تظهر رغبة واضحة في دعم المسار الجديد والاستعداد لأن يكونوا جزءا منه.

إن وجود اتحاد الشغل في صف تغييرات 25 يوليو مهم لناحية المساعدة على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المؤجلة التي يطالب بها المانحون، وهي إصلاحات صعبة وتحتاج مرونة وتنازلات من الجميع.

لا تقدر البلاد على إصلاح اقتصادها دون تنفيذ ما يطلبه صندوق النقد بفتح ملف التعويض ومعالجته بالبحث عن توجيهه للفئات المعنية بدل توزيعه على مختلف الشرائح، وهو أسلوب أثبت فشله، إذ فشل في تحسين أوضاع الفقراء وزاد بالتوازي من ثقله على موازنة الدولة.

ومن المهم التأكيد أنه لا يمكن التغاضي عن إدارة الملف الاجتماعي بتفاصيله المختلفة بأسلوب جديد، وهو أكبر من توزيع إعانات ظرفية على الفئات الضعيفة، وأن تركه سيعني توفير الفرصة أمام خصوم الانتقال الدستوري للقيام بحملات تشويه في الوقت الذي يحتل فيه الملف الاجتماعي منزلة رئيسية في أفكار قيس سعيد مثلما طرحها في حملته الانتخابية.

معركة سعيّد مع منظومة 25 يوليو محسومة سلفا لفائدته، ولذلك لا يجب أن يستمر في تحريك جزئياتها لأجل إدانة هذه الجهة أو تلك، فالشارع حسم أمره فيها سواء بالتظاهر أو بالغضب الذي تعبر عنه صفحات مواقع التواصل، وهو ما قاد إلى اعتراف حركة النهضة في أكثر من مرة بمسؤوليتها عن فشل المرحلة السابقة واعتذارها، وهو اعتذار تحت الضغط.

ملفات 25 يوليو يمكن أن يفككها القضاء ويأخذ الوقت الكافي لأجل ذلك، لكن تحديات المرحلة القادمة تحتاج إلى اهتمام أكبر من الرئيس سعيد والدائرة المحيطة به مع استعجال تشكيل حكومة بمهمة مركزية رئيسية هي معالجة الملف الاقتصادي بما يحقق إصلاحات جدية.

مصراتة والدبيبة وطريق المصالحة مع النظام السابق

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

جاء الإعلان عن الإفراج عن الساعدي القذافي بعد مرور أكثر من سبع سنوات على استلامه من النيجر في صفقة غامضة، وثلاث سنوات على تبرئته من جميع التهم المنسوبة إليه، وبعد رحلة طويلة من التعذيب البدني والضغط النفسي، ولاسيما في سجن الهضبة زمن إدارته من قبل الإرهابي خالد الشريف القيادي في الجماعة المقاتلة، ليضع نقطة مهمة في رصيد رئيس الحكومة عبدالحميد الدبيبة الذي لا يتحرك إلا من خلال حسابات مضبوطة وتوافقات مسبقة سواء مع الزعامات الجهوية والقبلية في مصراتة أو مع الحليف التركي وأتباعه المحليين. ورغم تبني المجلس الرئاسي للمبادرة، إلا أن جميع المؤشرات تدل على أن القرار الرسمي صدر من مصراتة بإعطاء الضوء الأخضر للدبيبة ليعطي الإذن بالإفراج عن الساعدي.

منذ أبريل الماضي، بدأ الحديث عن ضرورة إطلاق سراح المعتقلين خارج القانون، سواء ممن برأهم القضاء أو ممن لم تتم محاكمتهم منذ سنوات، وبعضهم معتقل منذ عشرة أعوام لأسباب لا علاقة لها بإحقاق الحق وتكريس العدالة، وإنما جاءت في سياق هيجان ميليشياوي بخلفيات مناطقية أو عقائدية ومن منطلق بطش من يعتبر نفسه منتصرا على من يعتبره مهزوما بعد أحداث العام 2011، وإذا كان لا بد من كلمة حق، فيجب أن تقال في النائب العام الصدّيق الصور الذي سعى دائما إلى عدم التورط في حالة الانفلات الميليشياوي والرعونة السياسية، حيث رفض تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة في العام 2015، واحترم سيادة القضاء ولم يتدخل في قراراته، وتعامل مع ملف رموز النظام السابق بكثير من الهدوء، وساعد على إيجاد مخارج للإفراج عن أغلبهم سواء بتبريرات صحية أو إنسانية، وكان ممن يقيمون اليوم بما بعده، وخلال الأشهر الماضية عمل بقوة على إقناع الحكومة بضرورة الإفراج عمن يقبعون خلف القضبان دون سند قانوني ومن بينهم الساعدي القذافي وعبدالله منصور، وكان في نفس الوقت يدعو إلى ضرورة تأمينهم عند تحريرهم حتى لا يقعوا صيدا في أيدي المنفلتين، كما كان لوزيرة العدل حليمة عبدالرحمن موقف حازم في هذا الاتجاه طالما عرّضها لحملات تشويه وإساءة متعمدة من قبل حمّالي الحطب وهؤلاء الذين يصبون الزيت على نار الفتنة.

ولكن القرار الرسمي كان يطبخ في مصراتة، حيث بدأت لغة العقل تتغلب على الفاعلين الأساسيين، وحيث تحول ملف أنصار النظام السابق إلى ورقة مهمة لإصلاح ذات البين ورتق النسيج الاجتماعي في البلاد بعد التشققات التي أصابتها خلال الأعوام الماضية.

فمصراتة مدينة ذات ثقل وهي تطمح إلى الزعامة السياسية لكنها لا تتحقق لها إلا بالمصالحة مع القبائل والمدن الداخلية، وهي عاصمة اقتصادية وصناعتها وتجارتها تحتاجان إلى الأسواق في كامل أرجاء البلاد، ولا يمكن أن تعيش في ظل عزلة أو مقاطعة دائمة، كما أنها تمتلك قوة مسلحة جرارة ولكنها لن تستطيع أن تحقق بها السيطرة المطلقة على البلاد في ظل توافقات إقليمية ودولية وقرارات أممية بوقف إطلاق النار وكبح جماح الميليشيات والاتجاه نحو حلها.

لو عدنا قليلا إلى الوراء سنكتشف أن الدبيبة كان دائما مع فكرة المصالحة وطي صفحة الماضي، وهو لا يمكن أن يكون معاديا للنظام السابق الذي كان جزءا منه في يوم من الأيام وأحد مهندسي بنيته التحتية ومشاريعه الكبيرة التي كانت قد تمت برمجتها في مخطط "ليبيا الغد"، وأسرته كانت قريبة من أسرة القذافي ومستفيدة منها، كما أن الدبيبة ينظر إلى المستقبل بطموح سياسي واضح ويرغب في تحقيق زعامة قد تستمر سنوات طويلة سواء لشخصه أو للتيار الذي يمثله والذي قد يتحول إلى حزب فاعل، وبالمقابل هناك من ينافسه على ذلك، وخاصة في مصراتة، ومن أبرزهم وزير الداخلية السابق فتحي باشاغا الذي يتحرك على أكثر من صعيد في الداخل والخارج لتقديم نفسه زعيما مستقبليا للبلاد، ويحاول أن يقود تيارا للمصالحة الوطنية التي كان بعيدا عن التفكير فيها سابقا، سواء عندما كان قائد ميليشيا أو عندما كان وزيرا في حكومة السراج.

> مهما كانت خلفيات المبادرة فإن الدبيبة استطاع أن يفتح ثغرة في جدار المواجهة وهو يدرك أن مستقبل ليبيا الحقيقي يبدأ من توفير مناخ اجتماعي جيد تحتل فيه القبائل دورا مؤثرا

اتسعت دائرة الداعين للمصالحة في مصراتة، وانفتحت جسور للتواصل بين مختلف الأطراف، كما برزت خلافات واضحة حول الموقف من التدخل التركي والعلاقة مع المشير خليفة حفتر ومع القبائل والفعاليات الاجتماعية، وبرزت بقوة نزعة القطيعة مع فلول الجماعات الإرهابية القادمة من الشرق، وتم استقبال وفود من القبائل المحسوبة على النظام السابق ومنها قبيلة القذاذفة، وكانت أغلب الأصوات تدعو إلى طي صفحة الماضي بالإفراج عن بقية المساجين في سجون المدينة، ووصل الأمر إلى حد التعبير عن الاستعداد للكشف عن مكان دفن الزعيم الراحل معمر القذافي ونجله المعتصم بالله ووزير الدفاع أبوبكر يونس جابر.

وكان من مخرجات زيارة وفد القذاذفة إلى مصراتة الاتفاق على الإفراج عن الساعدي القذافي، وتم تبليغ الدبيبة بذلك، فكلف فريقا من مكتبه بتنفيذ كافة الإجراءات الضرورية، ومن ذلك تأمين الخروج من السجن إلى المطار والنقل إلى إسطنبول على متن طائرة خاصة، كما كلف الدبيبة أحد أقاربه بمرافقة الساعدي في تلك الرحلة، كما كان على متن الطائرة ذاتها اللواء ناجي حرير القذافي مساعد آمر كتيبة الحماية الشخصية للقذافي، وفي الأثناء وعد أعيان مصراتة بأن يتم قريبا الإفراج عن أبناء القذاذفة الآخرين ولعل أبرزهم منصور ضو وأحمد إبراهيم.

مهما كانت خلفيات المبادرة، فإن الدبيبة استطاع أن يفتح ثغرة مهمة في جدار المواجهة لإضاءة جزء من طريق المصالحة، وهو يدرك أن مستقبل ليبيا الحقيقي يبدأ من توفير مناخ اجتماعي جيد تحتل فيه القبائل دورا مؤثرا، ولديه قناعة بأن القاعدة الشعبية للنظام السابق واسعة في أغلب مناطق البلاد بما فيها المنطقة الغربية، وأن التوافق مع "الخضر" ضروري لتشكيل المرحلة القادمة على أسس صلبة ولاسيما أن البلاد تتجه إلى تنظيم انتخابات حاسمة.

انطلقت عملية المصالحة من شرق البلاد، عندما أقر مجلس النواب في العام 2015 من مقر انعقاده في طبرق قانون العفو العام، ونفذه في مناطق سيطرة الحكومة المؤقتة آنذاك برئاسة عبدالله الثني، وأصرّ وزير العدل الراحل مبروك قريرة على تمتيع سيف الإسلام القذافي به، ويضم الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر عددا من خيرة القادة العسكريين للنظام السابق، حيث أن ثنائية "الثوار" و"الأزلام" غير مطروحة منذ سنوات في برقة وفزان، ولكن كل تلك الخطوات كانت تنعت في مصراتة ومدن أخرى بأنها ثورة مضادة وتحالف مع أعداء ثورة فبراير، ولكن اليوم هناك تحولات في وجهات النظر، فالتحالف مع الأزلام بات أملا للكثير ممن عقلنوا مواقفهم الثورية، وصار جزءا مهما من الخطط التكتيكية والاستراتيجية للفاعلين الأساسيين في المشهد السياسي في غرب البلاد، وأصوات "الخضر" أصبحت محل تنافس كبير في صناديق الاقتراع المرتقب فتحها في الرابع والعشرين من ديسمبر.

لقد أعطى الإفراج عن الساعدي القذافي نقطة مهمة لعبدالحميد الدبيبة، ولكن الأهم من ذلك أنه يعد بتجاوز ليبيا لأكبر أزمة كانت تواجهها وهي الشرخ الذي أصاب النسيج الاجتماعي والذي يحتاج إلى رتق عاجل يسمح بإعادة بناء الثقة بين الجميع ويشعرهم بالأمان، فالأمان هو مفتاح القلوب وسفينة الأوطان إلى شاطئ السلام.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk